

## ابراهيم الامين

## سليم جريصاتي في خدمة رياض سلامة

ثانياً، إن كتاب وزير العدل يعيدنا الى زمن فرض الوصاية على كل بحث علمي أو أكاديمي. وفيه تهديد صريح لأشخاص مثل الباحث والخبير توفيق كسبار، الذي قدم ورقة حول الواقع المالي والنقدي في لبنان (نشرتها «الأخبار»). وإشعاره بأن التداول بهذه الأوراق أو هذه المعلومات يجب أن يخضع لموافقة مسبقة من السلطات المعنية، سياسية أو مالية، ما يعزز الاقتناع بأن جريصاتي إنما يريد استخدام القضاء كوسيلة لترهيب هؤلاء الباحثين، واستدعائهم الى تحقيقات، يختلط فيها سؤال المستدعي عن سبب ما قاله أو كتبه، بالتمني عليه عدم التطرق الى هذه المواضيع، كي لا يتهم بزعزعة استقرار البلاد.

ثالثاً، إن الكتاب يريد مجازة حاكم المصرف المركزي في حملته الدعائية أو غيرها، من أجل الإطباق على الإعلام ومنعه من أي نقاش حول ما يقوم به من سياسات نقدية جعلت البلاد تقع تحت عبء هائل من الديون، ووسعت الهوة بين الفئات الاجتماعية. ويبدو كتاب الوزير ملتئماً لرغبة الحاكم ليس حجب المعلومات بحجة السرية المصرفية، بل تهديد الإعلام والإعلاميين والباحثين، من نشر أي وثائق باعتبارها خاضعة للسرية المصرفية.

رابعاً، يحاول جريصاتي في كتابه اعتبار كل نقاش مجرد شائعات أو حملة منظمة تستهدف العهد. وهو، هنا، يفعل تماماً ما قام به البعض الذي يسعى لإقناع الرئيس ميشال عون بأن النقاش النقدي مع سياسات المصرف المركزي، إنما هدفه دفع البلاد الى فوضى وانهايار مالي وتدهور في سعر النقد، وأن هذا الهدف سيصيب العهد قبل أي أحد آخر. وهذه الحملة التحريضية ربما تكون خلف بيان الرئيس عون الذي دعا المواطنين الى «اليقظة وعدم الانجرار وراء شائعات تستهدف زرع الشك باستقرار العملة الوطنية، الى اتهام بعض أركان الدولة بالفساد».

خامساً، إن الكتاب، كما تدل صياغته، يستهدف كمّ الأفواه، ومنع الصحافة من القيام بدورها ومنعها من مساءلة أركان السلطات في البلاد، بمن فيهم الحاكم المطلق، سيما أن الوجهة معروفة، وهي مزيد من حجب المعلومات عن الجمهور، وترهيب الإعلاميين من مغتبة السعي الى الحصول على هذه المعلومات ونشرها أو التداول بها عبر وسائل التواصل المختلفة.

يحتار المرء بأي أسلوب يناقش وزير العدل؛ هل يدعو الى التفرغ لمهامه الأساسية في تحسين وضع وزارة العدل، والى عدم التدخل في مداولات مجلس القضاء الأعلى، وعدم التدخل مع قضاة التحقيق في ما بين أيديهم من أوراق عمل، أو ضمان احترام المؤسسات الخارجية سيادة لبنان، من المحكمة الدولية التي يلاحق الوزير طلباتها التي تنتهك يوماً حقوق المواطنين على اختلافهم؟! أليس هناك من يضع حداً لهذه المهزلة، أم أن هناك من يريد وضع الإعلام في مربع الاتهام بتعريض استقرار البلاد للخطر؟ مع ذلك، وجب لفت انتباه الوزير ومن يدعمه في خطواته هذه الى أن زمن حجب المعلومات قد ولى الى غير رجعة، وأن زمن ترهيب الإعلاميين، وصولاً الى الباحثين والخبراء، قد ولى أيضاً، وأنه يجدر به (وهو الخبير الدستوري) تذكر دوره في حماية حقوق المواطنين الذين وُضع الدستور لحمايتهم من تعسف السلطات على اختلافها.

قرر وزير العدل سليم جريصاتي أن يضرب هذه المرة تحت الحزام، فوجّه كتاباً الى النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود، طالبه فيه بـ«اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لملاحقة المسؤولين عمّا تتعرض له الدولة اللبنانية بسلطاتها وإداراتها ومؤسساتها التنفيذية والأمنية والاقتصادية والمالية من حملة منظمة وممنهجة من الشائعات عبر بعض وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي من شأنها أن تؤدي الى زعزعة ثقة المواطنين بأمنهم وبلاستقرار السياسي الامني والاقتصادي والمالي والاجتماعي الذي أرساه العهد الرئاسي بحكومة استعادة الثقة، فضلاً عن تناول هذه الشائعات متانة العملة الوطنية وثبات سعر صرفها والوضع المصرفي والسياسة المالية عامة، كما التداول بصفقات عرض المشاريع الإنشائية والإنمائية والخدماتية الكبرى، ما يزعزع أيضاً ثقة المواطن بدولته والمستثمر بمستوى استثماره في بلد ينام ويستيقظ على اتهامات الفساد من دون التثبت من صحة أو صوابية أي منها بالوسائل القانونية والقضائية المتاحة».

### كتاب الوزير يجاري الحاكم في حملته للإطباق على الإعلام ومنعه من نقاش سياسات نقدية جعلت البلاد تحت عبء هائل من الديون

التدقيق في كتاب جريصاتي يقول لنا إنه لا يقصد ملاحقة أجهزة الاستخبارات الدولية وسفارات أميركا وبريطانيا وفرنسا وكندا التي «حذرت من أعمال إرهابية وشيكة»، ولا استدعاء السياسيين من وزراء ونواب الذين يتبادلون الاتهامات بشأن ملفات الكهرياء والميكانيك والمياه والبطاقة المغنطة وأعمال البلديات ووزارات الخدمات العامة. وهو، حتماً، لا يقصد قادة القوى السياسية والفعاليات التي تستخدم الطائفية والمذهبية والشقاق وسيلة لتناحرها اليومي على المنابر.

جوهر ما قصده الوزير يرد في متن كتابه، عندما يطلب ملاحقة الذين يستهدفون «متانة العملة الوطنية وثبات سعر صرفها والوضع المصرفي والسياسة المالية عامة». وهو جوهر ما يهتم به المسؤولون في الآونة الاخيرة، بعدما ظهرت الى السطح حقائق عن الوضع النقدي والمالي السيئ في البلاد، مع التأكيد هنا، أيضاً، أن جريصاتي لا يطلب من النيابة العامة استدعاء حاكم مصرف لبنان أو أعضاء المجلس المركزي أو أصحاب المصارف أو كبار الممولين لسؤالهم حول الأمر، بل هو كان واضحاً في أنه يريد ملاحقة المسؤولين عن «حملة منظمة وممنهجة من الشائعات عبر بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي».

وهذا ما يوجب مصارحة الوزير بما يجب أن يسمعه: أولاً، إن هذا الكتاب يستهدف تحريك القضاء بقصد ترهيب الناس وأصحاب الرأي في البلاد، واعتبار كل نقد للسياسات المالية والاقتصادية تعريضاً للاستقرار العام للخطر. وهو، هنا، يطلب عملياً من القضاء ملاقاته هواجس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، باعتبار كل ورقة بحث علمية أو أكاديمية، تطلال السياسة النقدية، مؤامرة على البلاد وعلى الاستقرار الاقتصادي العام.

مصادر نيابية بارزة في التيار الوطني الحر أكدت لـ«الأخبار» أن «التبار ليس في وارد تأجيل الانتخابات النيابية تحت أي ظرف كان، والهدف من الهوية البيومترية كان الاستفادة من العملية الانتخابية وتنظيمها عبر البطاقات وتطوير الأحوال الشخصية في آن واحد. أما إذا كانت وزارة الداخلية عاجزة عن إجرائها، فهذا لا يعني أن التيار سيؤجل الانتخابات أو يلغيها».

وقالت المصادر إن «الحل الآن هو تعهد وزارة الداخلية أمام الحكومة والمجلس النيابي بإصدار البطاقات في المواعيد المحددة، وفي حال تخلفها تعود إلى وسائل التعريف القديمة ولكل حادث حديث، لكن لا أحد يريد تأجيل الانتخابات».

في المقابل، قالت مصادر عين التينة إن «وزير الداخلية يركز أنه إن لم يبدأ العمل خلال الأيام المقبلة، فإن إصدار البطاقات البيومترية سيكون صعباً، وبالأمس، سئل وزير الداخلية عن قدرة الوزارة على إنجاز الإصدار، إلا أنه لم يعلق ولم يطمئن المجلس النيابي إلى قدرة الوزارة على القيام بهذا الأمر». وأبدت المصادر امتعاضها من اتهام الوزير باسيل، مؤكدة أن «توتر باسيل غير مفهوم، فما نقوله نحن في العلن يقوله باسيل في اجتماعات اللجنة الوزارية عن أنه في حال فشل إصدار البيومترية فلننقدم موعد الانتخابات»، سائلة «كيف تحول طرح الرئيس بزي إلى عرقلة للإصلاحات؟ نحن نؤيد البطاقة والإصلاحات، ولكن إن كان هناك عجز فلن نقبل بالتأجيل أو المماطلة».

وحول موقف بزي من مسألة تلزيم البيومترية و عقود إجراء الانتخابات بالتراضي، قالت المصادر إن «تمسكنا بإحالة الأمر على هيئة المناقصات موقف مبدئي وقانوني، لكن إذا كان هذا العائق الوحيد أمام إصدار البيومترية، فنحن نسجل موقفنا لكننا لن نعتل الإصدار، وليتحمل من يريد عقود التراضي المسؤولية وليس نحن. هم يضعوننا تحت ضغط الواقع للقبول بالتراضي تحت ضغط المهل، لكن هذه الأزمة ثانوية وليست جوهرية».

(الأخبار)

المصادر القضائية أكدت أن الوقائع «لابئة» لجهة تورط المتهمين (دالاني ونهرا)



إخلاء سبيل جميع الموقوفين، علماً بأن مصادر قضائية كانت قد أكدت لـ«الأخبار»، صباح أمس، أن صدور القرار الظني سيرجأ أسبوعاً إضافياً نتيجة توافر معلومات جديدة في الملف. هنا، أيضاً، تطرح أسئلة من نوع: لماذا انتظر القاضي اتصال وزير؟ وهل انتظار القضاء كلمة السر السياسية مرتبط بالتشكيكات القضائية؟ هنا يُصبح لزاماً طرح هذه التساؤلات: هل تم توقيف أحد الموقوفين بسبب قبض رشي أم لأنه «يخلص» معاملات رئيس الحكومة سعد الحريري في الدوائر الرسمية؟ وهل أوقف مدير مكتب جمعية المشاريع ر. ش. بسبب توظيفه في الرشي وعلاقته بقائد الجيش

السابق العماد جان قهوجي ومدير المخبرات كميل ظاهر أم لأسباب سياسية تتعلق باستقباله أحد سفراء الدول العربية؟ تجدر الإشارة إلى أن تيار المستقبل مارس ضغوطاً كبيرة لإقفال الملف، سعياً لإخراج أحد أبرز المشتبه فيهم في الفضيحة، الرائد المتقاعد من الأمن العام أحمد ج. وقد أوقف المذكور بعدما ادعى أحد الشهود، وهو والد تلميذ ضابط في الكلية الحربية، أنه نقد الرائد المتقاعد مبلغ 60 ألف دولار جراء ضمانته تخرج ابنه برتبة ضابط. كذلك ذكر أحد أبناء التلامذة الضباط أنه دفع 200 ألف دولار لقرينه ليدفعها للموقوف ر. ش. لكن الأخير أصر على إنكاره.

### طلب الحريري من جريصاتي ترك الموقوفين لأن «الملف فارغ»!

الى ذلك، علمت «الأخبار» أن الرئيس سعد الحريري اتصل بوزير العدل سليم جريصاتي طالباً منه ترك الموقوفين باعتبار «الملف فارغاً» ومضى على توقيفهم قرابة خمسين يوماً، فأتصل الأخير بدوره بمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر الذي وافق على